**جامعة 08 ماي 1945**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**التنمية المستدامة في الوطن العربي – رؤية مستقبلية حول الإقتصاد الأخضر-**

**ورقة بحثية مقدمة من طرف باحثة الدكتوراه:**

**تقوى شرقي**

**جامعة باتنة01**

**Takouachergui69@gmail.com**

**في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية**

**يومي 08- 09 ديسمبر 2018**

**محور المشاركة: المحور الثاني: قضايا بناء المستقبل العربي**

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من دور الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمتمثلة في زيادة النمو الإقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، والحد من مشكلة الفقر والبطالة واستنزاف الموارد الطبيعية والنظام البيئي بشكل عام.

خلصنا في هذه الدراسة أن الإقتصاد الأخضر يمثل المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعتبر الطاقة من أهم القطاعات الاستراتيجية التي حدد الإقتصاد الأخضر الخطوط العريضة لضمان استدامتها، ورغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتخضير قطاع الطاقة إلا أن ذلك لا يزال كافيا إذا ما تم مقارنته بالدول المتقدمة، ولازالت الطاقة المتجددة تمثل نسبة ضئيلة من المزيج الطاقوي العربي في انتظار ما يمكن أن يتخذه صانع القرار مستقبلا في هذا الشأن.

**الكلمات المفتاحية**: الإقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة.

 **Abstract :**

This study aimed to verify the role of the Green Economy in achieving the sustainable development in the light of the of the drawn goals by the UN program for environment which are represented in increasing the economic growth, creating more job opportunities, limiting the level of unemployment, poverty and depletion of the natural resources and the environmental system in general.

We concluded in this study that the green economy represents the path towards sustainable development , the energy is of the most important strategic sectors that the Green Economy identified the occasional lines to ensure its sustainability, and despite the efforts of the oil Arab countries to the greening of the energy sector, but that is still enough if it was comparable with the developed countries , and still renewable energy represents a small fraction of the energy mix in the oil Arab countries Waiting for what will be Issued by the future decision-makers in this regard.

**Key words** : the green economy, sustainable development.

**مقدمة:**

أدت الازمة المالية والأزمة الغذائية، وأزمة تغير المناخ، بما لها من انعكاسات على الموارد المائية والطاقة والبيئة إلى نقل الحوار من المفاضلة بين الاقتصاد والبيئة إلى أهمية مفهوم التنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي، ما دفع المجتمع الدولي لطرح مفهوم الاقتصاد الاخضر بإعتباره الاسلوب الاحدث لمواجهة هذه الازمات، والتي تجسدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة" ريو+20" في إطار تكريس مفهوم التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإعادة التأكيد على الالتزام السياسي بمبادئ التنمية المستدامة، واعتبر الاقتصاد الاخضر النهج الذي يساعد على رسم الاطار المؤسسي للتنمية المستدامة لينتقل هذا المفهوم من نهج محوره يرتكز على البيئة إلى نموذج يشترط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنشطة غير ملوثة أو قليلة التلوث، ترتكز على كفاءة استخدام الموارد لحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي، وبمعنى آخر هو برنامج صديق للبيئة صمم لوضع خريطة طريق للحكومات وصانعي القرار ليمكنهم من إعادة توزيع الانفاق الحكومي بالاعتماد على تكنلوجيا نظيفة للوصول إلى نمو إقتصادي مستدام.

فعلاقة الإقتصاد الاخضر بالتنمية هي علاقة الجزء بالكل، فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الاقتصاد الاخضر الاداة العملية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة، ولا يعتبر بديل عنها، فهو يمثل الانتقال من عموميات التنمية المستدامة إلى التخصيص حيث يتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل على تحضير هذه القطاعات وآليات التمويل والنتائج المترتبة على هذا التحول.

 تشهد بلدان المنطقة العربية مرحلة تحول في مسارها الانمائي إذ تعارض شعوبها الأنظمة الحاكمة وتطالبها بتحسين الظروف المعيشية والحصول على موارد وفرص العمل والمياه والبيئة النظيفة، وفي المقابل تسجل هذه الاخيرة تفاوت كبير في معدلات النمو الاقتصادي ولتقدم الاجتماعي على المستويين الوطني والاقليمي وهذا ما يستدعي إعادة النظر في النموذج الانمائي الحالي، بالرغم من تحقيق معدلات متذبذبة للأهداف الانمائية.

ليصبح الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر فرصة جديدة لانتاج الثروات خارج قطاع الاقتصاد الأسود( البترول، الغاز، الفحم...) باعتباره هدف ومسعى رئيسي للمقاربات الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة المعتمدة في بعض هذه الدول، إلا أن هذا الانتقال ليس حدث فوري يكمن بقرار واحد، بل هو عملية طويلة توجهها نظرة سياسية من الأعلى غلى القاعدة ومشاركة جماهيرية من القاعدة إلى القمة، كما أن الوصول إلى الاقتصاد الاخضر في البلدان العربية يحتاج توفير آليات سواء على المستوى الدولي( الاتفاقيات، الأطر التوجيهية) أو على المستوى المحلي عبر تظافر الجهود ما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي وهذا بغية الوصول إلى اقتصاد أخضر مستدام، والدول العربية كغيرها من دول العالم تحاول تهيئة الارضية الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الاخضر لتشهد بعض هذه الدول مؤخرا وضع خطط واستراتيجيات وطنية متخصصة في مجال الاقتصاد الاخضر، حيث تعكس هذه الاستراتيجيات إرادة هذه الدول لتحويل الاقتصاد القائم على الاقتصاد الاسود الى مصادر جديدة ومتجددة في اطار الاقتصاد الاخضر. إلا أن التوافق لايزال غائبا حتى الآن حول كيفية ترجمة السياسات العامة إلى أدوات إقتصادية ومالية وحول طبيعة الظروف المواتية التي يتعين على الحكومات الوطنية خلقها لتحقيق الفوائد المرجوة من الإقتصاد الاخضر لتحقيق التمية العربية المستدامة.

من خلال ما سبق تتضح معالم **إشكالية الدراسة** في**: ما مدى قدرة الاقتصاد الاخضر في دفع عجلة التنمية المستدامة في بلدان العالم العربي؟**

على ضوء الإشكالية التي اعتمدتها الدراسة تحددت هيكلة الدراسة في ثلاث (03) محاور:

**محاور الدراسة**:

**المحور الأول: الاقتصاد الاخضر في اطار التنمية المستدامة: مدخل مفاهيمي**

**المحور الثاني: دور الدولة في ظل الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة**

**المحور الرابع: مستقبل التنمية العربية في ظل الاقتصاد الاخضر: الفرص والانجازات**

**الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة: مدخل مفاهيمي**

1. **التنمية المستدامة:**

الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن 21 هي فكرة التنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، فهي تتعامل مع إجراءات المحافظة على البيئة وعملية النمو الإقتصادي على أنها عمليات متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي فهي تركز على الجانب النوعي للحياة، وهنا تبدوا عملية أكثر عقلانية وأكثر إنسانية في الحاضر والمستقبل، لأن جوهرها وجوب ألا تفوض الممارسات الحالية مستويات المعيشة في المستقبل، فمفهوم التنمية المستدامة جاء بربط عضوي تام بين الإقتصاد والبيئة والمجتمع وفقا لإطار تحليلي متكامل الجوانب ويمكن تصنيفه ضمن أبعاد التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة مصطلح مركب من شقين: التنمية وهي مصدر للفعل (نمى) وهي من النماء والزيادة والكثرة، بينما الإستدامة فهي مأخوذة من استدامة الشيئ أي طلب دوامه والمواظبة عليه، أما التنمية المستدامة فتم تعريفها أول مرة في تقرير برونتلند بأنها: التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم، ويمكن تعريفها أيضا بأنها عملية مجتمعية واعية ودائمة، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه وبالتالي فالتنمية المستدامة قديمة قدم الانسانية وقد مرت بالعديد من المراحل والمتمثلة في:

* التنمية بوصفها رديف للنمو الإقتصادي؛
* التنمية كرديف للنمو الإقتصادي مع إعادة التوزيع؛
* التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ) الاحتياجات الأساسية)؛
* التنمية المستدامة.

والجدول (01) يعطي شرحا أكثر تفصيلا للمراحل الأربعة (04) أما الجدول (02) فيجسد محطات تاريخية هامة في مراحل تطور التنمية المستدامة.

**جدول رقم(01): تطور مفهوم التنمية المستدامة**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **المرحلة** | **مفهوم التنمية**  | **الفترة الزمنية** | **محتوى التنمية ودرجة التركيز** | **أسلوب المعالجة** | **المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان** |
| 1. | التنمية = النمو الاقتصادي | نهاية الحرب العالمية الثانية – منتصف ستينات القرن العشرين | - اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية.- اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية.- اهمال الجوانب البيئية. | معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى( افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب المجتمعة) | الإنسان هدف التنمية( التنمية من أجل الإنسان) |
| 2. | التنمية = النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل | منتصف الستينات – منتصف سبعينات القرن العشرين | -اهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية- اهتمام متوسط بالجوانب الإجتماعية- اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية | الإنسان هدف التنمية/ التنمية من أجل الإنسانالإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان |
| 3. | التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه  | منتصف السبعينات- منتصف ثمانينات القرن العشرين | اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام متوسط بالجوانب البيئية |  | الانسان هدف التنمية/ التنمية من أجل الإنسانالإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسانالإنسان صانع التنمية/ تنمية بواسطة الإنسان |
| 4. | التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى  |  النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر | -اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب البيئية-اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية |  معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى( افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب المجتمعة) | الانسان هدف التنمية/ التنمية من أجل الإنسانالإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسانالإنسان صانع التنمية/ تنمية بواسطة الانسان |

**المصدر: عثمان غنيم وماجد الزنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص. 34.**

**الجدول رقم (02): التطور الفكري لمفهوم التنمية**

|  |  |
| --- | --- |
| **أهم الأحداث المتعلقة بالتنمية المستدامة** | **الفترة** |
| نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول البيئة العالمية واعتبر هذا التقرير رائدا خلال هذه الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالموازنة بين الإقتصاد والبيئة في تلك الفترة | 1950 |
| انشاء نادي روما وكان الهدف من انشائه معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية، حيث أصدر تقريره الهام في عام 1972 حول حدود النمو | 1968 |
| عقد الامم المتحدة لمؤتمر ستوكهولم تناول قضايا البيئة ومشكلاتها، وانطلاقا من هذا المؤتمر أنشأت الجمعية العامة في ديسمبر 1972 برنامج الأمم المتحدة للبيئة( UNEP) وكان الهدف من إنشائه تأمين منبر للمجتمع الدولي يناقش من خلاله المشكلات البيئية ويضع سياسات وخطط عمل لمعالجتها، كما يساعد الدول النامية في تطوير سياسات بيئية سليمة وتنفيذها في اطار التنمية المتوازنة.  | 1972 |
| أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة فكرة ربط العمل البيئي بالتنمية القابلة للإستمرار، وبمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الحادية عشر11، أنشأت الأمم المتحدة عام 1983 " اللجنة الدولية للبيئة والتنمية" برئاسة رئيس وزراء النرويج غرو هارليم برونتلاند. | 1982 |
| أصدرت اللجنة السابقة تقريرها الشهير بعنوان" مستقبلنا المشترك" الذي ركز على وجوب تعديل أنماط التنمية بما يحول دون استهلاك الموارد الطبيعية الى حدود الإفلاس. | 1987 |
| مؤتمر قمة البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 عرف باسم " قمة الأرض تم التطرق على الاطار المؤسسي للعلاقة بين متطلبات التنمية وواجبات الحفاظ على البيئة، ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة أجندة القرن 12.  | 1992 |
| انبثق عن قمة الأرض اتفاقية كيوتو وهي معاهدة بيئية دولية هدفها تحقيق تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي، وتم اعتماد بروتوكول كيوتو عام 1997 وأصبح حيز التنفيذ عام 2000. | 1997 |
| عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة( ريو+ 10) في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا الذي أكد على ضرورة تغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. | 2002 |
|  المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، وتمحورت نقاشاته حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الإحتباس الحراري | 2007 |
| انعقاد قمة المناخ بـ كوبنهاغن، لشعور المجتمع الدولي أن حالة البيئة في العالم في تدهور مستمر بالرغم من عقد المؤتمرات وإبرام الإتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ التغيرات المناخية وكيفية مواجهتها وسبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية | 2010 |

واذا نظرنا إلى ما تم تقديمه سابقا فإن التنمية المستدامة تمتاز **بخصائص** رئيسة هي:

* التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر؛
* التنمية المستدامة عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت( عالمية؛ إقليمية؛ محلية)؛
* التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة03 مجالات على الأقل( إقتصادية؛ بيئية؛ إجتماعية)، ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات؛
* التنمية المستدامة تؤكد على تقدير الإحتياجات الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه لا يمك لأي تقدير لتلك الإحتياجات أن يكون موضوعيا أو بعيدا عن عدم اليقين، ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.
1. **الإقتصاد الأخضر:**

التطرق لمفهوم الإقتصاد الأخضر يوحي إلى إلزامية التطرق لبدايات الإهتمام بهذا المفهوم والتي ترجع إلى عام 1989 عندما قام الباحثان البريطانيان Markandya and Barbier بتقديم تقرير لحكومة المملكة المتحدة بعنوان مخطط للإقتصاد الأخضر( Blueprint for green economy) وذلك إستجابة للأزمات المتعددة من خلال السعي إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الإقتصادي، والدعوة إلى نقل المجالات التي تركز عليها الإستثمارات \_ العامة والخاصة، المحلية والدولية\_ صوب القطاعات الخضراء الناشئة، كما شهدت الفترة 1991- 1994 في إطار البحث عن مصادر الطاقة النظيفة والإنتاج الأنظف وسبل إدامة الأداء البيئي تم تقديم التقرير الخاص بالبيئة من قبل مجموعة من المؤلفين والباحثين من خلال بحثين: الأول بعنوان مخطط تخضير الاقتصاد العالمي"Greening the global economy scheme " والثاني بعنوان الإقتصاد الأخضر مقياس للتنمية المستدامة " Green economy scale for sustainable development"، وفي بداية استخدام هذا المصطلح كان التوجه نحو مفهوم النمو الأخضر حيث كان التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ، ثم تطور ليشمل مجموعة أوسع من الموارد البيئية كانت دول آسيا والمحيط الهادئ أول من استخدمه في سياق المناقشات الحكومية الدولية في الإجتماع الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في 2005 في سيول بجمهورية كوريا، ليظهر مصطلح النمو الأخضر مع الإقتصاد الاخضر للتعبير عن الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وايجاد فرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية، ومنع التلوث البيئي والتقليل من مسببات الإحتباس الحراري والحد من إستنزاف الموارد، أما بدايات استعمال المصطلح كان كمسار مقترح للتغلب على الأزمات التي شهدتها الساحة الدولية( الأزمة المالية، الأزمة الغذائية والمناخية) عام 2008 بمبادرة من الأمم المتحدة، حيث جاء في نص هذه المبادرة على أن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية ما يحقق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الازمات المتجددة، ليتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، حيث تضمن الإستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية كما توسعت مبادرات الإقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الإقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. بينما يستمد المصطلح المنطلقات المفاهيمية من التعريف الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه: " الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، فعبارة الأخضر ترتبط عادة بالبيئة والمحيط، وترجع إلى المشاكل المرتبطة بالهواء والماء والأرض، وقد استعمل Shrum وآخرون عبارة الأخضر لتبيان وببساطة الأهمية التي توليها للمحيط المادي، وقد ذهب أحد الباحثين إلى إقتراح بعدين لعبارة الأخضر: سياسية وإنسانية لتوضيح الفرق بين البيئة والمحيط، فالبعد الأول يتعلق بالتغيرات التي يجب أن تشرع فيها الحكومة( تشريعات جديدة خاصة بالمحيط) أما البعد الثاني فيبين المساهمة الشخصية للفرد للحفاظ على المحيط وفي الوقت الحالي نجد أن مصطلح الأخضر يستعمل اليوم بصفة واسعة من طرف الباحثين كبديل للتوجه البيئي.

كما نجد أيضا كلمة أخضر في بعض الدول لديها تعريفات طويلة ومحددة، فمثلا يقوم تعريف عملي واسع النطاق في ولاية كاليفورنيا على اختصار كلمة الأخضر كالتالي:

* توليد وتخزين الطاقة المتجددة: Generating and storing renewable energy
* إعادة تدوير المواد الموجودة: Recycling existing materials
* كفاءة الطاقة لتصنيع وتوزيع وبناء وتركيب وصيانة المنتج: Energy efficient product manufacturing, dstribution ,construction, installation, and maintenance.
* التعليم والإلتزام والوعي: Education, compliance and awareness.
* تصنيع منتج طبيعي ومستدام: Natural and sustainable product manufacturing

أما شابل chapple فيذهب لتعريف الإقتصاد الأخضر على أنه: " إقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية ولا يقتصر فقط على القدرة في انتاج الطاقة النظيفة، ولكن ايضا يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الانتاج الأنظف" كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه" النمو الإقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لإستمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاه الإنسان" وبالتالي فالاقتصاد الأخضر يستعمل بدائل جديدة مثل استغلال طاقة الرياح التي بإمكانها سد 47% من حاجيات الكهرباء و25% منها للتدفئة و22% للنقل، أما على مستوى الطاقة الشمسية فقد تم تطويرها بـ 66% مقارنة بـ 2009 أما نهاية 2010 فقد بلغت المنشآت الضوئية طاقة قدرها 35000 ميغاواط في العالم أي ما يعادل 35 مفاعل نووي، وبلغة بسيطة ومختصرة فالإقتصاد الأخضر يعني أهمية للطبيعة والإستثمار، زيادة على أنه يشجع الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وتفعيل الطاقة، مما يتطلب المحافظة عليها.

فأهم ما يميز الإقتصاد الأخضر أنه:

* إقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية؛
* اقتصاد يعمل على الزيادة في كفاءة استهلاك الموارد والطاقة ويمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي.

وعليه يمكن إجمال أهداف الإقتصاد الأخضر فيما يلي:

* تعزيز النمو الأخضر وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر؛
* توفير الأمن الغذائي؛
* حماية الصحة من التلوث وتعزيز أمن الطاقة؛
* تعزيز أمن المياه؛
* تحفيز الصناعة المستدامة؛
* تحسين أنماط الإستهلاك والإنتاج؛
* التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية.

والملاحظ أن أهداف الإقتصاد الأخضر تتماشى مع أهداف التنمية إذ يعتبر الإقتصاد الأخضر أداة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

1. **علاقة الإقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة:**

يعبر انتشار الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة وكذا البعد الاجتماعي، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد اطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة بل يكرس التكامل بين أبعادها، وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل إذ يمثل الإقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب الأبعاد الأخرى وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01).

**الشكل رقم01: العلاقة بين الإقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة**

****

فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الإقتصاد الأخضر الاداة العملية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة ولا يعتبر بديل عنها، فالاقتصاد الأخضر يمثل الانتقال من عموميات التنمية المستدامة إلى التخصيص حيث تتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل على تحضير هذه القطاعات وآليات التمويل لتحضير تلك القطاعات والنتائج المترتبة على هذا التحول، ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيناريو متكامل لتحضير الإقتصاد العالمي ومن ثم ساعد الدول على تبني استراتيجيات محددة تساعدها في تحضير اقتصاداتها بما يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها للوصول للتنمية المستدامة، والشكل رقم 02 يوضح الأدوات التي تساعد في الوصول للاقتصاد الأخضر وأهم تلك الأدوات نظام الحكم ونظرته للاقتصاد الأخضر، وشكل التنظيم الموجود في الدولة من حيث طبيعة العلاقة ما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي عموما، ودور السياسات المالية والإعلامية ومدى تحفيزها على نشر الوعي بجدوى الإقتصاد الأخضر، وكذلك الأدوات التي تعمل على تخفيف المخاطر من الممارسات الاقتصادية التقليدية ومخاطر ما بعد الانتقال للاقتصاد الأخضر، والعمل على تحديد سياسات تسعير مناسبة للخدمات البيئية المختلفة وأن تسري تلك الأدوات على الإستثمارات العامة والخاصة ضمن القطاعات العشر التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يجب تحضيرها لكي يتم الوصول لاقتصاد منخفض الكربون يتسم بالكفاءة والمرونة والشمول حيث يتوج ذلك بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

الجدول رقم 02:

بينما تشير النتائج المتوقعة لنموذج الإقتصاد الأخضر المحتملة في إطار تحقيق التنمية المستدامة لاستثمار02% من الناتج الاجمالي العالمي سنويا المقدر بـ 1.3 ترليون دولار خلال العقود القادمة في كل من الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الاخضر، في عشر قطاعات رئيسة وهي: الزراعة والمباني والطاقة ومصادر الأسماك والغابات والصناعة والسياحة والنقل وادارة النفايات والمياه بحيث يوجه نصف هذا الاستثمار نحو قطاع الطاقة لجعلها أكثر كفاءة خاصة في قطاع المباني والصناعة والنقل. وأهم النتائج المترتبة عن هذا التوجه حتى عام 2050 مقارنة بالاقتصاد التقليدي:

* خفض البصمة البيئية العالمية من قيمتها الحالية البالغة 1.5 إلى 1.2 بحلول عام 2050 وهي قريبة من القيمة الفاصلة للاستدامة التي تساوي01 بدلا أن ترتفع لمستوى 02 في الاقتصاد التقليدي؛
* ارتفاع الطلب على الطاقة ولكن سيعود هذا الطلب إلى مستوياته الحالية بحلول عام 2050 مما يقل بنحو 40% عما هو متوقع في الاقتصاد التقليدي؛
* خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للثلث بحلول 2050؛
* ارتفاع القيمة المضافة من صناعة الغابات بنحو 20%؛
* ارتفاع جودة التربة والعائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها 10% عن الاقتصاد التقليدي؛
* خفض الطلب على المياه إلى الخمس.

**دور الدولة في ظل الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة**

**أولا: أدوار الدولة الحديثة في الاقتصاد**

1. **الدور التنموي للدولة:**

يتغير دور الدولة من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقا لتطور عملية التنمية وذلك حول ركائز أساسية تتأثر وتؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية ومن بين هذه الركائز نجد:

* تنمية تلبي الحاجيات الأساسية؛
* تنمية تعتمد على الذات أولا؛
* تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة؛
* تنمية تحافظ على الهوية الحضارية ؛
* تنمية بعيدة عن التبعية؛
* تنمية مستقرة و متواصلة و مستقلة.

و في نظري إن دولة التنمية هذه تتميز عن باقي أشكال الدول الأخرى بخصائص لعل أهمها:

* دولة المجتمع و ليست جهاز للنخبة؛
* دولة قائمة على المشروع الحضاري الذي يجسد هوية المجتمع؛
* دولة قائمة على أساس القدرة و الكفاءة.

وفي اعتقادي أنه آن الأوان لتدعيم فكرة الانتقال من دولة النخبة إلى دولة المجتمع، ذلك أن التكاليف الحضارية لاستمرار دولة النخبة كبيرة جدا الأمر الذي يتطلب قيام دولة المجتمع المرتكزة على مبادئ أساسية كبرى أهمها: مبدأ التشاور؛ مبدأ العدل والمساواة؛ مبدأ الحرية وكفالة حقوق الإنسان.

1. **الدور الإرشادي للدولة:**

 إن الدولة بوصفها مؤسسة إرشادية وتربوية إلى جوار أنها مؤسسة سياسية وإدارية وذات قرارات ملزمة فإنها مخولة بتعزيز منظومة القيم والأخلاق في نفوس الناس وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل التجاري، فلابد للدولة من ترسيخ بعض القيم ومنها: الصدق، الإحسان؛ الإتقان والوفاء، كما أن هناك قيم محكمة في العمل التجاري منها قيمة المحاسبة وقيمة المراقبة الذاتية وقيمة التعاون والتطوع، وقيمة الإستقامة وقيمة الايثار والعمل، ويتجلى دور الدولة الإرشادي للدولة من خلال أدوات السياسة الإقتصادية التي تستخدمها في تحقيق مجمل الأدوات الإقتصادية التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

* مدى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق توفير المعلومات ومساعدة الأفراد في إستثمار الأموال بواسطة العديد من الإجراءات والآليات الرقابية المنجزة بشكل شفاف.
* أن تقدم الدولة بتخطيط استثمار الملكيات العامة فيما يعود بالنفع العام، حيث يمكن للدولة أن تستثمر أموال القطاع العام في مشروعات تعود بالنفع للأفراد؛
* استعمال الزكاة كأداة لتحفيز بعض أوجه النشاطات الإقتصادية التي يحتاجها المجتمع؛
* رسم السياسة النقدية في الدولة عبر سياسة الائتمان فيها وحركة النقد داخل الدولة.
1. **الدور الرقابي للدولة في كيفية الالتزام بالقيم والأخلاق:**

تشرف الدولة على الأنشطة الاقتصادية كمراقبة الإنتاج و الإشراف على المبيعات و منع أنواع الغش في المبيعات أو الأوزان أو الأسعار واحتكار السلع ومراقبة الأسباب التي تؤدي إلى حفظ الصحة العامة، وفي رأيي يجب الرجوع إلى مؤسسة الحسبة التي عرفتها العصور الإسلامية الذهبية يعد الوسيلة الأجدر بالتطبيق في الوقت الحالي لما لها من أهمية القضاء على الفساد، بل أن وجود مؤسسة الحسبة يساهم في زيادة عوائد الإقتصاد الوطني الناتجة عن رفع كفاءة الأداء وزيادة عناصر الإنتاج وسيادة المناخ الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الإيجابي المحفز الذي يساعد على إحداث حركية اقتصادية إيجابية.

1. **دور الدولة في ضمان حيوية الحركية الإقتصادية:**

وتتجلى هذه الفكرة في أهمية الإنفاق العام و التأثير على حجم الطلب بواسطة أدوات السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الجبائية بصفة خاصة وفي اعتقادنا أن هذا الدور قد تعاظم بشكل رئيسي بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة، حيث أصبح من واجب الدولة أن تكون هي السوق الأعظم وأن تضمن ديناميكية الحركية الاقتصادية.

1. **دور الدولة في إقامة الشراكة الذكية خدمة للإبداع الإقتصادي والمالي:**

إن إقامة الشراكة الذكية هذا يندرج في تكامل اقتصادي يزداد اتساعا أكثر فأكثر و يرافق هذه التحولات اقتصاد المعرفة مع إزالة الطابع المادي المتنامي للمبادلات ولخلق القيم المضافة الحاسمة في ميدان الإبداع ومعالجة نشر المعرفة، لتصبح الجاذبية والتنافسية ضرورة للإنخراط في هذه الحركيات الجديدة.

إن النمو الاقتصادي المرتكز على التكنولوجيا يعد ظاهرة فريدة من نوعها، ذلك أن الدول التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي أكثر ملائمة لمزيد من الابتكار مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين من يمتلكون التكنلوجيا ومن لا يمتلكونها، ويتطلب الابداع الاقتصادي والمالي المتركز على الابتكار التكنولوجي المزيد من عناصر البنية التحتية المادية، والمالية والاجتماعية ويظهر تزايد هذه المتطلبات أكثر مع الدول المتقدمة، أما الدول النامية التي تتلمس طريقها في ظل موارد محددة واحتياجات متعددة سوف تفشل في الابتكار.

**ثانيا: دور الدولة في ظل الإقتصاد الأخضر**

في إطار البحث عن نظام اقتصادي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر الضريبية والندرة الايكولوجية والمفارقات الاجتماعية فإنه ينبغي التفكير في إعادة توجيه الاستثمارات العامة بما ينعكس ايجابا على ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد تماشيا ومتطلبات الاقتصاد الأخضر، والذي يتطلب الانتقال اليه ظروف تمكينية معينة تتشكل من اللوائح والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة، ولذلك فإن أهم قيمة يدرك أهميتها مفكرو الاقتصاد الأخضر هو قيم الرأس المال الطبيعي والاستثمار فيه.

إن الدول تسعى جاهدة في البحث عن أفضل الطرق والسبل لتحقيق الإقتصاد الأخضر تتزايد يوما بعد يوم بالعمل على تخصيص الموارد بكفاءة فضلا عن تعظيم المنافع الاجتماعية أخذا بعين الاعتبار الأهداف الرئيسية التالية:

* تعزيز النمو الاقتصادي
* زيادة فرص العمل وخلق الوظائف الخضراء
* تحقيق إمكانية الميزة النسبية في الأسواق العالمية.

في ذات السياق جعلت جمهورية كوريا من النمو الأخضر الموضوع الرئيسي للإستراتيجية الائتمانية الوطنية لديها وبغية التوسع في" الصفقة الخضراء الجديدة" وهي عبارة عن مجموعة من التدابير لمواجهة الأزمة الإقتصادية، عكفت الحكومة على مباشرة إستراتيجية طويلة الأجل تتعلق بالنمو الأخضر واستثمرت 91 ترليون كوري( 84 مليار دولار).

1. **متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر:**

لتسهيل عملية الإنتقال للإقتصاد الأخضر على الدولة توفي العديد من الإفتراضات:

* التأكد من تحكم المؤسسات في التكنولوجيا وامتلاكها الكفاءات اللازمة: ومن الأفضل امتلاك كفاءات جديدة بغية امتلاك نظام تكون متواصل؛
* الأخذ بالبعد الإجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة على العمل من أجل إحداث مناصب ذات نوعية ( شروط العمل؛ تطوير المسارات الوظيفية؛ مستوى الأجور...)؛
* عدم إهمال الأنشطة غير الخضراء والتأكد من التناسق العام بين الوظائف بمعنى وضوح واستقرار مختلف المشاريع والقرارات الإستراتيجية( قروض كبيرة، الحالة العامة للصناعة، مخطط تعبئة الوظائف الخضراء...)؛
* ضمان إدراج الشركاء الإجتماعيين على جميع المستويات ومتابعة وتيرة العمل في الفروع ومدى أقلمته؛
* ضورة وجود الدعم والتحفيز عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي من خلق الثروات الجديدة عن طريق الإقتصاد البني؛
* ضرورة توفير الظروف التمكينية من لوائح قومية وسياسات الدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة.

كما عملت هيئة الأمم المتحدة للبيئة لإعتماد العديد من السياسات التي يجب على الدول إعتمادها قصد تسهيل الإنتقال للإقتصاد الأخضر:

* **إنشاء إطار تشريعي سليم:**

 حيث أن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الإقتصادي الأخضر ويزيل الحواجز أمام الإستثمارات الخضراء.

* **تحديد أولويات الإستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو لتحضير القطاعات الإقتصادية:**

حيث أن الدعم الذي يتسم بمراعاة الصالح العام أو بمزايا خارجية إيجابية يمكن أن يكون محفزا قويا على الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر، حيث يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تعزيز الاستثمار الأخضر وتعبئة التمويل الخاص.

* **الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف راس المال الطبيعي:**

 حيث أن دعم أسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الإستخدام، مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية.

* **توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق:** لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الإستثمار الأخضر والإبتكار
* **الإستثمار في بناء القدرات والتدريب:**

 إن القدرة على إنتهاز الفرص الإقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد لآخر وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على إستعداد أو مرونة الإقتصاد والشعب للتعامل مع التغيير.

تعزيز الإدارة الدولية: حيث يمكن للإتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الإنتقال للإقتصاد الأخضر، مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير أحد أنجح الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ UNFCCC ، حيث نجح بروتوكول كيوتو في تحفيز النمو في عدد من الطاقات الاقتصادية كتوليد الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من أجل التعامل مع انبعاثات غازات الانبعاث الحراري.

**مستقبل التنمية العربية المستدامة في ظل الاقتصاد الأخضر: الفرص والإنجازات**

**أولا: الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030:**

 قبل أن نستعرض مضمون الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة، من خلال توضيح أهداف وغايات التنمية المستدامة بمنظورها العربي لما بعد 2015، البيئة التمكينية للاستراتيجية العربية للتنمية المستدامة، كان من الضروري توضيح الأهداف التنموية للمنطقة العربية حتى عام 2015 والتي جاءت بعدها الاستراتيجية لما بعد 2015.

1. **الأهداف التنموية للمنطقة العربية لعام 2015:**

بالنسبة للأهداف التنموية الخاصة بالوطن العربي للألفية تم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والبنك الدولي ترمي إلى الإنجازات والتطلعات نحو عام 2015 وتشمل الأهداف الثمانية ما يلي:

* **الهدف الأول**: القضاء على الفقر والجوع الشديدين؛
* **الهدف الثاني:** تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل؛
* **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
* **الهدف الرابع:** خفض نسبة وفيات الأطفال؛
* **الهدف الخامس:** تحسين الصحة الإنتاجية(صحة الأمهات)؛
* **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض الأخرى؛
* **الهدف السابع:** ضمان الإستدامة البيئية؛
* **الهدف الثامن:** تطوير شراكة عالمية للتنمية.
1. **أهداف وغايات التنمية المستدامة بمنظورها العربي لما بعد 2015**

تم اقتراح الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 وبحلول عام 2030، والتي تعكس تطلعات التنمية المستقبلية في المنطقة العربية من خلال:

* الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع؛
* الهدف الثاني: توفير العمل اللائق؛
* الهدف الثالث: توفير التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة للجميع؛
* الهدف الرابع: تمكين الفتيات والنساء، وتحقيق المساواة بين الجنسين والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة؛
* الهدف الخامس: ضمان حياة صحية؛
* الهدف السادس: ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الإستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
* الهدف السابع: ضمان الحصول على الطاقة المستدامة للجميع؛
* الهدف الثامن: القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة؛
* الهدف التاسع: تعزيز المدن والمستوطنات البشرية المستدامة والدامجة وضمان السكن اللائق؛
* الهدف العاشر: تأمين مجتمعات يسودها السلم ومؤسسات فعالة؛
* الهدف الحادي عشر: تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة؛
1. **البيئة التمكينية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية:**

أشارت الخبرة السابقة في تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية على الصعيدين الوطني والإقليمي بوضوح إلى أن بعض التحديات الإقليمية والعالمية لاتزال تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة. وتشكل هذه القضايا شروطا مسبقة وعوامل تمكينية عامة للتنمية المستدامة، وهي تشمل:

* **السلام والأمن والعدالة والمشاركة:**

على مدى عقود أضرت أوضاع السلام والأمن في المنطقة برفاهية الإنسان وأبطأت التنمية الاقتصادية وأدت إلى تدهور الأوضاع البيئية والإجتماعية، ومازالت شعوب المنطقة تعاني من نقص المياه النظيفة وسوء الصرف الصحي، ما يشكل مخاطر شديدة على الصحة العامة، وبسبب الحروب المتتالية وانعدام الأمن، يعيش ملايين اللاجئين طروف اجتماعية واقتصادية سيئة من شأنها أن تفاقم الضغوط على البيئات الهشة.

وأضافت الأحداث الأخيرة في العالم العربي تحديات جديدة، فقد أخفقت نماذج التنمية التي تتبناها حتى الآن بعض البلدان العربية في تحقيق طموحات الشعوب في سياق وفرة الامكانات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الواقع أن الفقر واللامساواة الإقتصادية وأيضا الإفتقار إلى الحرية السياسية هي ما كان وراء الدعوة إلى إحداث تغييرات.

* **الإستقرار العالمي:**

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية والركود الذي تلاها في الاقتصاد العالمي على الاقتصادات العربية، ونتيجة للتباطؤ في النشاط الاقتصادي والانخفاض في الاستثمار المحلي والأجنبي، انخفض النمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية، ومن المحتمل أن يتسبب التباطؤ الشديد في الاقتصاد الدولي إلى إنخفاض في التحويلات المالية والعمالة والسياحة والمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة البطالة، وهناك أيضا حاجة ملحة إلى إعتماد آليات عالمية قوية للحد من تقلب أسعار الغذاء والطاقة وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر للحيلولة دون الأزمات الغذائية وإدارتها. وهناك ضرورة للذهاب إلى أبعد من مجرد إدارة الأزمة في الأجل القصير واعتماد سياسات إقليمية فعالة لتعزيز استقرار البلدان العربية وتحفيز النمو الإقتصادي لصالح الفقراء وتعزيز آليات الحماية الإجتماعية والتركيز على التنمية البشرية وتوفير المزيد من الوظائف.

* **الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة**:

الحوكمة على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وهي تشمل تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية وتعزيز المشاركة المنصفة والفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار، هذا الاطار يوفر فرصة هامة للمنطقة لإحياء نظام حوكمة لتنفيذ التنمية المستدامة.

**ثانيا: الإقتصاد الأخضر ورهانات الدول العربية في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد 2015**

* **الأولويات الناشئة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية:**

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نشأت حاجة إلى تحديثها لتعكس التحديات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الحالية والناشئة والفرص المتاحة للمنطقة وكذلك الإطار العالمي الجديد والأولويات العالمية الجديدة للتنمية المستدامة على النحو المتفق عليه في ريو +20 ويركز هذا الاطار الاستراتيجي المحدث على:

* بناء منبر إقليمي لزيادة فعالية التنسيق والتكامل والحوار والعمل.
* تعجيل التنفيذ الوطني للتنمية المستدامة في البلدان العربية.
* تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الصعيدين الاقليمي والوطني.

وتجسدت مسارات الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى مسارين:

* **المسار الأول**: "المشاريع الخضراء" شمل مشاريع جديدة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية تراعي البيئة في جميع المراحل: من تصميم المشروع إلى التنفيذ والإصدار ووصولا إلى التقييم
* **المسار الثاني**: " إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والإستهلاك " أو إعادة تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي. ( الجدول رقم03)

**الجدول رقم 03: مسارات الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة العربية**

|  |  |
| --- | --- |
| **إطلاق المشاريع الخضراء** | **إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والإستهلاك** |
| إيجاد فرص إجتماعية وإقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة:* تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية
* إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها
* تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الإبتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي
* تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب

المنافع المتوقعة: * تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون
* إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الإقتصادي
* إيجاد فرص عمل جديدة
* إيجاد مصادر جديدة للدخل
* تشغيل الشباب في قطاعات جديدة
 | إيجاد فرص إجتماعية وإقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الإقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء * تشجيع النقل المستدام
* تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء
* تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء
* تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها
* تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة

المنافع المتوقعة: * الحد من إنبعاث الكربون
* تحسين النقل العام
* تخفيض الشح المائي
* تحسين الأمن الغذائي
* تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل
* الحد من تدهور الأراضي والتصحر
 |

**المصدر: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا( الإسكوا)، مرجع سابق، ص. 20.**

هذان المساران متكاملان ومترابطان، ويمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج الحكومية التي تشجع القطاع الخاص، والمجتمع المدني على المشاركة وتضمن إلتزامات الجهات المعنية بالإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر.

**ثالثا: تجارب عربية في مجال الإقتصاد الأخضر:**

* **تجربة الإقتصاد الأخضر في المغرب:**

" خلق الثروات وفرص العمل، المغرب الأخضر، الطاقات المتجددة..." في إطار تطبيق أحكام ميثاق البيئة والتنمية المستدامة، تبنى المجلس الإقتصادي والإجتماعي في المغرب تقريرا في مارس 2012 عنوانه" الإقتصاد الأخضر: خلق الثروات وفرص الأعمال" أوصى هذا التقرير باعتماد آليات تمويل مكرسة لتنمية الاقتصاد الأخضر، أما ميثاق تهيئة الإقليم فشدد على كفاءة المياه وشملت الاجراءات في هذا الاطار تجهيز 50 % من المساحات المزروعة بأنظمة الري بالتنقيط بحلول 2030 عبر تمويل بنسبة 100% لتجهيزات المزارعين الصغار. في حين بدأ المغرب بتوليد طاقة الرياح منذ2000 بمحطة قدرها 500 ميغاواط، وتبعتها عدة محطات واستثمرت في الطاقة الشمسية منذ 2007 بأشكال مختلفة، ويتوقع المغرب تأمين 42% من حاجاته الطاقوية من مصادر متجددة في 2020. والاقتصاد الأخضر حاضر أيضا في المغرب في تصور المدن والمصانع وقد افتتحت مجموعة " رينو- نيسان" في ماي 2012 مصنع للسيارات تعتزم أن تكون إنبعاثاته " صفر كربون" وعدم طرح أي مياه صناعية في الطبيعة، وتقليص استعمال الماء بنسبة 70 % وانتاج الطاقة من الرياح والكتلة الحيوية، ومن جهة أخرى سيتم بناء 15 بلدة جديدة حسب مفاهيم الاقتصاد الأخضر وفي ظل الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، سيعبئ المخطط المغربي الشمسي 2000 ميغاواط والبرنامج المغربي الريحي 2000 ميغاواط استثمارات تتجاوز 100 بليون درهم( حوالي 11 بليون دولار) كما سيوفران فائضا بقيمة 2.5 طن معادل للبترول، مما سيمكن من تلافي انبعاث 9.5 مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون في السنة

وفي مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، فقد تم الاستفادة بخلق مناصب شغل تقدر بحوالي 27 ألف وظيفة في آفاق 2020، كما تسعى الاستراتيجية المغربية لكفاءة الطاقة في قطاع البناء والصناعة والنقل، إلى تقليص فاتورة الطاقة بنحو 15 %بحلول 2030 مما سيوفر أكثر من 228 جيغا واط في السنة، واستثمار يفوق 21 بليون درهم، مع امكانية خلق 40 ألف وظيفة أفاق 2020، أما البرنامج المغربي للنفايات المنزلية فيهدف إلى تحسين جمع هذه النفايات والحد المناسب لها، وتأهيل المفارز الموجودة وإقامة مفارز ومكبات جديدة مراقبة وتشجيع إعادة الاستعمال وتدوير النفايات وتقدر الميزانية الإجمالية لهذا البرنامج بنحو 37 بليون درهم على مدى 15 سنة ما من شأنه أن يوفر 11 ألف وظيفة مباشرة.

**تجربة الامارات العربية المتحدة في الإقتصاد الأخضر:**

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة في إطار الإقتصاد الأخضر على تسطير العديد من الأهداف والمتمثلة في:

* **تحقيق جودة حياة عالية:**
* خفض ما زيد عن 2.2 مليون طن من النفايات بحلول 2021؛
* توفير 4 مليار متر مكعب من المياه بحلول 2030؛
* تحسين أنماط الإستهلاك بما يضمن استدامة الموارد؛
* رفع معدل الوعي الاجتماعي بما يتناسب ومراحل التحول للاقتصاد الأخضر.
* **تخفيض الآثار السلبية على البيئة:**
* خفض 20% من البصمة المائية بحلول 2030 ما سيوفر ما يقارب 7 مليار دولار؛
* خفض الانبعاثات في قطاع الطاقة من 430 g/ kwh في عام 2013 إلى أقل من 100 g/kwh بحلول عام 2030 وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة؛
* تقليل النفايات من خلال تشجيع عملية إعادة التدوير والتصنيع؛
* تحسين إدارة الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه من خلال تخضير مختلف القطاعات الاقتصادية.
* **خلق فرص عمل خضراء ودعم الإبتكار والمعرفة:**
* خلق 160 الف فرصة عمل خضراء بحلول عام 2030؛
* زيادة الصادرات بحوالي 13.7 مليار دولار بحلول عام 2030 وإنشاء سوق للمنتجات والخدمات الخضراء؛
* تأسيس مراكز تدريبية وبحثية متخصصة لتأهيل الكوادر الإماراتية وتنمية المهارات؛
* دعم قطاع التكنولوجيا والقطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو جيدة، وتطوير الأبحاث التي تركز على التكنولوجيا المتقدمة.

تم إنشاء مدينة نموذجية " مستدامة" منخفضة الاستهلاك في المياه والطاقة، هذه المدينة متوفره على مركز إعادة تدوير المياه العادمة وتوجيهها للإستعمال الفلاحي( الري) وتم استخدام 200 ميغاواط من الطاقة النظيفة( بالطاقة الشمسية) مقابل 800 ميغاواط مقارنة بمدينة تقليدية بنفس الحجم، وباستهلاك 8000 متر مكعب من مياه التحلية يوميا مقارنة بأكثر من 20000 متر مكعب يوميا بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الخصائص.

هذا التوجه العالمي الحديث يدعونا للتساؤل عن مدى استفادة الدول العربية من هذا التوجه لتحقيق النمو الأخضر والوصول إلى التنمية المستدامة خاصة وأنه يتلائم مع خصائصها من حيث اعتمادها على كثافة اليد العاملة وبساطة المواد الأولية وهي نفس متطلبات النمو الأخضر، فإلى أي مدى يمكن الإستفادة من توجهات الإقتصاد الأخضر للدفع بالدول العربية لتحقيق نمو أخضر مستدام؟

**الخاتمة:**

 وختاما لما تم عرضه فإن الإقتصاد الأخضر يجمع ما بين التنمية المستدامة والتأهيل البيئي كما يعمل على خلق التكامل بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة، فمن شأن الإنتقال للإقتصاد الأخضر في الدول العربية تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة، كما يمكن من توفير الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات الحالية والمقبلة والتحديات البيئية للإستفادة من الفرص البديلة.

**التوصيات:**

* يتوجب على الدول العربية رصد كافة التجارب الدولية الناجحة في الإقتصاد الأخضر مع مراعاة إمكانيات وظروف كل دولة، ووضع مؤشرات من شأنها رصد التقدم نحو الإقتصاد الأخضر وذلك من أجل تسهيل عملية قياس هذا التقدم واتخاذ كافة التدابير لدعم هذا التحول.
* وضع إستراتيجيات شاملة للإنتقال للإقتصاد الأخضر تشترك فيها جميع القطاعات والبرامج.
* تعزيز إقتصاديات الدول العربية بالتكنولوجيا الخضراء، وذلك عن طريق زيادة الكفاءة والإبداع بالإعتماد بشكل أكبر على شبكات البحث والتطوير والإبتكار.
* إعطاء أولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتدوير النفايات المنزلية، ما يساهم في التصدي لأزمات مستقبلية.
* تعزيز سياسة الحوار والتشارك.

**قائمة المراجع:**

1. **المراجع باللغة العربية:**
* أبو عليان حسام محمد، **الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين" استراتيجيات مقترحة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر\_ غزة\_ 2017.
* باتر محمد علي وردم، **الطاقة المتجددة في العالم العربي فرص واعدة**، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 11، 2011.
* برحمون حياة، **الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة – تجربة الإمارات**، مجلة معارف، العدد21، ديسمبر 2016.
* برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو إقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة الأمريكية،2011.
* بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة**، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي- دراسة الاستراتيجية** **العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015-** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11.
* بنموسي شكيب، **الإقتصاد الأخضر في المغرب**، على الموقع: http:// marocenv.com /425.html
* بوحصي مجدوب ومولفرعة فاطمة الزهراء، **استغلال الطاقات من خلال التنمية المستدامة في ظل البيئة** **الحالية( جهود منظمة الأمم المتحدة مؤتمر ريو +20 من خلال تعزيز مشروع الإقتصاد** **الأخضر**.
* تقرارات يزيد وآخرون، **الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد08، ديسمبر2017.
* الحمدي محمد، **التحول نحو الإقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية**، عمان: د.د.ن، 2014.
* حمود صبرينة، **دور السياسة البيئية في توجيه الإستثمار في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون البيئة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف -02 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014،2015.
* خنفر عايد راضي، **الإقتصاد البيئي" الإقتصاد الأخضر"**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، جانفي 2014.
* شريف محمد علي أحمد، **دور الإقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2014.
* فهيم فاطمة عباس، **أثر الإقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة: العراق دراسة تحليلية**، بحث مقدم لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد، جامعة القادسية، 2018.
* اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ( الإسكوا)، **الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة** **والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، أفريل 2011.
* لوزراق آسية**، دور التسويق الأخضر في تنمية الثقافة البيئية- دراسة حالة سونيك**، مجلة ردة لإقتصادات الأعمال، العدد01، 2015.
* ولهي بوعلام، **آفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى** **حالة الدول العربية النفطية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2014.
1. **المراجع الأجنبية:**
* Diana furchtgott-Roth, **the elusive and expensive green job**, energy economics, vol 34, 2012.
* Consil d’orientation pour l’emploi, **croissance verte et emploi**, 25 janvier 2010.